

مشروع تمويل وموصلية التعليم العالي الدولي المقارن
The International Comparative Higher Education
Finance and Accessibility Project

يعد مشروع تمويل وموصلية¹ التعليم العالي الدولي المقارن أحد المشروعات الممولة من برنامج مؤسسة فورد للأبحاث و نشر المعلومات والشبكات المعلوماتية. والمشروع حاليا في المرحلة الثانية من عمره ومدة كل مرحلة ثلاث سنوات، ويهتم بدراسة عملية تحويل عبء تكلفة التعليم العالي على المستوى العالمي من الحكومات ودافعي الضرائب إلى الآباء والطلاب. ويدير المشروع الأستاذ الدكتور بروس جونستون، أستاذ التعليم العالي الدولي والمقارن بجامعة ولاية نيويورك في بافلو (سوني بافلو)²، وذلك تحت مظلة كلية التربية للدراسات العليا – مركز دراسات التعليم العالمي والمقارن.

هذا التحول الجزئي في أعباء التعليم والذي يطلق عليه أحيانا "نظام المشاركة في التكلفة" وأحيانا أخرى "تنوع الإيرادات" يمكن أن ينظر إليه عالميا على النحو التالي:

- الارتفاع المتزايد في رسوم التعليم في الجامعات العامة والخاصة في الولايات المتحدة وأنحاء أخرى من العالم.
- الارتفاع المستمر في تكلفة المعيشة للطلاب، وبخاصة في المدن الرئيسية بصرف النظر عن عامل الرسوم الجامعية.
- استحداث الرسوم الجامعية اطرادا مع الإلغاء التدريجي لمنح الطلاب في كل من المملكة المتحدة وأستراليا مع التنبؤ باحتمالات انتشار هذه الظاهرة في دول أوروبية أخرى.
- فرض الرسوم الجامعية في الصين و في أقطار أخرى بالرغم من استمرار حفاظ تلك الدول على بعض عناصر الفكر الاشتراكي الماركسي.
- الاعتماد المكثف على جامعات ومعاهد القطاع الخاص ذات المصروفات في أماكن متعددة من آسيا (اليابان – كوريا – الفلبين) وأمريكا اللاتينية (البرازيل – شيلي – المكسيك).
- المقاومة الحادة التي واجهت فرض أى رسوم تعليمية في جامعة المكسيك الوطنية الحرة بالرغم من حالة التقشف شبة الحتمى التي ستواجهه الجامعة اذا لم تتوفر بدائل للإيرادات الحكومية.
- بزوغ الجامعات والمعاهد الخاصة ذات المصروفات في روسيا والصين وأقطار أخرى مع العلم أن هذه الدول منعت حتى وقت قريب فرض رسوم جامعية وإقامة جامعات غير الحكومية، ومن ثم فقد وفرت التعليم العالى المجانى لكل الطلاب.
- بزوغ سياسات الرسوم ذات المسار المزدوج في الجامعات العامة في أفريقيا وشرق ووسط أوروبا والتي تشمل على تخصيص الحكومة عدد من الأماكن الجامعية المجانية في حين يتم تجنيب جزء من الأماكن للطلاب المؤهلين، ولكن بمجموع أقل

¹ موصلية: امكانية الوصول الى التعليم العالي من خلال اتاحة الموارد اللازمة والفرص الملائمة لطالبي العلم (المتريجة).

² State University of New York at Buffalo (SUNY at Buffalo).

من المجموع المشترك للالتحاق بالجامعة، وتحملهم تكاليف التعليم من رسوم ومصروفات.

إن تطبيق نظام المشاركة في التكلفة يستند إلى قدرته على تحقيق الكفاءة والعدالة الاقتصادية وإلى عدم قدرة الإيرادات العامة في كل الدول تقريباً على تغطية التزايد في أعداد الطلاب بالإضافة إلى الارتفاع في نصيب الطالب من تكاليف تعليم. وقد يواجه هذا الوضع مقاومة في دول سادت بها مجانية التعليم (المدعومة أحياناً بقرارات دستورية) في الوقت الذي يفتقر البعض منها إلى أدوات تقليدية أو آلية لطرق وأساليب تحديد المستحقين للمساعدات المالية أو قروض الطلاب من أجل الحفاظ على موصلية التعليم العالي في مواجهة ارتفاع التكاليف.

وقد بدأ المشروع في يناير 2000 بإدارة الأستاذ الدكتور بروس جونستون وبمشاركة طلاب الدراسات العليا فضلاً عن الأساتذة و الطلاب الزائرين و العديد من المراكز الشقيقة، واستطاع خلال تلك الفترة تحقيق ما يلي:-

- إعداد قاعدة أساسية من الكتابات النظرية والوصفية حول التعليم العالي ونظام المشاركة في التكلفة. ويتوفر العديد من تلك الكتابات في موقعنا على الانترنت، و أيضاً تم توزيع نسخ عديدة منها حول العالم.
- بدأ المشروع عدداً من الأعمال الهامة الأخرى- الوصفية والنظرية – والتي تشمل كامل سمات نظام المشاركة.
- تم توفير أول ومن ثم الأكثر تكاملاً، مجموعة دراسات وصفية حول تكاليف التعليم العالي المحملة على الآباء و الطلاب على المستوى العالمي.
- تم تجميع وتنسيق و تبويب مكتبة من المصادر (حالياً نحو 300 مصدر) عن تمويل التعليم العالي وسياسات الرسوم التعليمية والمساعدات المالية للطلاب وقروض الطلاب وموضوعات أخرى في هذا الصدد.
- خلق المشروع رد فعل ايجابي لفكرة المشاركة في التكلفة في شرق وجنوب أفريقيا وفي وسط وشرق أوروبا. وذلك من خلال المؤتمرين الناجحين الأول في دار السلام في مايو 2002 و الثاني في براغ في يونية 2003.
- تشكيل أجنحة مستقبلية طويلة الأمد لدراسة تمويل وموصلية التعليم العالي في اطار دولي مقارن، بحيث تحتوى على المفهوم النظرى لاقتصاديات وتمويل التعليم العالي، وعلى الفهم العملى للإشكاليات السياسية والإدارية التي تؤثر على تنفيذ السياسات اللازمة على المستويين المؤسسى والحكومى.
- توفير مركز غير رسمى، على الأقل بشكل جزئى، للموضوعات المتعلقة بالرسوم التعليمية، والمساعدات المالية وسياسات قروض الطلاب، بين العديد من الأساتذة و محلى السياسات العاملين حول العالم في هذا المجال.
- وفر المشروع منحاً دراسية لعدد من الأساتذة الزائرين وطلاب الدراسات العليا من تشيكوسلوفاكيا، وشيلي، والصين، والهند، واليابان، وكينيا، والبرتغال، و مانغوليا، وروسيا وذلك لقضاء فترات زمنية متفاوتة بجامعه بافــــــلو لدراسة ومراجعة مركز التوثيق، ولسماع بعض المحاضرات والعمل مع الأستاذ الدكتور بروس جونستون – مدير المشروع – و طلاب الدراسات العليا العاملين بالمشروع.

في ديسمبر 2002، إعتمدت مؤسسة فورد تمويل المشروع لفترة زمنية ثانية مدتها ثلاث سنوات (حتى 2005) الأمر الذي يمنح المشروع المزيد من الوقت والموارد (بما في ذلك الموارد اللازمة لإنضمام مجموعة ثانية من طلاب الدراسات العليا المساعدين) لإتمام الدراسات التي مازالت تحت البحث ومازالت في دائرة التخطيط، فضلا عن إستكمال إصدار كتاب سوف يمثل ثمرة ست أعوام من العمل البحثي حول تحويل تكلفة التعليم العالي على الصعيد العالمي من الحكومات ودافعي الضرائب إلى الآباء و الطلاب، وحول السياسات و البرامج المصممه للحفاظ على (بل حتى تعظيم)الموصلية والمشاركة في التعليم العالي في ظل هذاالتحول في الأعباء.

التعاون مع "سوني" في ألبني³:

أضفت المرحلة الثانية من المشروع الصفة الرسمية على ما كان من قبل تعاوناً غير رسمي مع جامعة ولاية نيويورك "سوني" في ألبني، وذلك من خلال إنشاء شراكه مع آلن واجنر- الذي كان يعمل سابقا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس ويعمل حاليا رئيس مجلس قسم سياسات وإدارة التعليم في جامعة سوني ألبني - ويركز الدكتور آلن واجنر على مجالين رئيسيين هما:-

- تقييم "الحاجات" أو "الموارد" للأسرة أو أى طرف آخر قد يتحمل بعض الأعباء المالية لتكاليف التعليم العالي (مثل: الأقارب، أو المجتمع، أو مؤسسات الأعمال...إلخ).

- وجهات النظر في سلسلة التطورات في علاقة نظام المشاركة في التكلفة بالوصول الى التعليم العالي

ويمكن الإطلاع على مقالات الدكتور بروس جونستون تحت بند إصدارات publications لمزيد من المعلومات. إن المعضلة التنظيمية للدول هي تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحفاظ بل والتوسع في موصلية التعليم العالي في ظل ظروف المنافسة المتزايدة على الموارد العامه المحدودة. ويمكن تلخيص المشكلات التي تواجه الدول في النقاط الست التالية:-

1- تواجهه جل الدول زيادات كبيرة في الطلب على التعليم العالي العام والخاص حيث يعد التعليم العالي آلة النمو الأقتصادي على مستوى الدوله وآلة تعظيم الفرص والنجاح والأزدهار على المستوى الفردي. هذا حقيقي بشكل خاص في الدول التي مازالت تسعى إلى التحول من نظام النخبه إلى نظام مشاركة الطبقات العاملة أى المشاركة الجماهيرية.

2- إن التعليم العالي في كل مكان - وبخاصة في الدول النامية أو ذات الدخل المنخفض وأيضا في الدول التي تمر بمرحلة تحول من النظام الأقتصادي المخطط إلى إقتصاديات السوق - يعاني من التقشف الحاد المتزايد، وهذا التقشف هو داله في:-

أ- التزايد في أعداد الملتحقين بالجامعات (كما سبق ذكره)

ب-التكلفة المرتفعة المقاومة لعدة مقاييس والتي باستطاعتها رفع كفاءة أو ناتج الجامعات.

ج-انخفاض رأس المال العام (من الضرائب بشكل أساسى) ومن ثم الانخفاض في الإيرادات العامة الراجع إلى كل من التزايد في صعوبة فرض الضرائب ومنافسة الاحتياجات العامة الأخرى التي قد تكون في كثير من الأحيان أكثر إلحاحا من جهه النظر السياسية.

³ State University of New York at Albany (SUNY at Albany)

3- فى ضوء النقطتين السابقتين، فإن النظم والمؤسسات القومية فى كل مكان فى العالم تقريبا يتحولون إلى شكل أو آخر من أشكال "المشاركة فى التكلفة" أو "تكلمة الإيرادات" من الطلاب والآباء فى شكل رسوم تعليمية وما يقرب من كامل تكلفة الخدمات الأخرى مثل الإقامة والسكن والخدمات غير التعليمية المختلفة.

4- بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى زيادة الإيرادات، فإن رسوم التعليم – حتى فى المؤسسات غير الحكومية- تحقق مفهوم العدالة (بمعنى أن هؤلاء المستفيدين لا بد أن يشاركوا على الأقل فى جزء من التكلفة) و مفهوم الكفاءة (بمعنى أن تحمل الطلاب و ذويهم بعض الرسوم سوف يجعلهم مستهلكين أكثر فطنة، ويجعل الجامعات أكثر وعيا بالتكاليف)، ومفهوم الاستجابة (والفكرة هنا أن الحاجة الى استكمال الإيرادات الحكومية من خلال المصاريف، والهدايا، والمنح سوف تدفع الجامعات لان تكون أكثر استجابة الى الحاجات الفردية والاجتماعية).

5- وبالتالي، فإن بعض الزيادة فى التكاليف المحملة على الآباء والطلاب غالبا ما تكون أمرا حتميا وأكثر رشداً من الناحية الاقتصادية. وفى الواقع، إن استكمال إيرادات التعليم العالى بمصادر غير حكومية – من قبل العائلة فى الدرجة الأولى – هو أحد التوصيات الرئيسية للبنك الدولى ومعظم خبراء التنمية، لما يمثله ذلك من حل هام للزيادة المستمرة فى عجز التمويل، وفى أعداد الطلاب بالجامعات. ونستطيع أن نرى بداية فرض الرسوم التعليمية وأنواع مختلفة من المصروفات فى دول عديدة مثل الصين، وفيتنام والهند، وفى دول كثيرة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وحتى فى بريطانيا التي كانت تتميز فى السابق بالمجانة. إننا نشهد المعضلة التي تواجه معظم دول غرب أوروبا، بالإضافة إلى روسيا، وأوروبا الشرقية، ودول أخرى من الاتحاد السوفيتى السابق؛ حيث تجاهد جميع تلك الدول فى التوفيق بين الحاجة إلى فرض الرسوم التعليمية لتعويض النقص المتزايد فى الإيرادات العامة المخصصة للتعليم العالى والعتور على مخرج لالتزامها الدستوري بمجانة التعليم. إننا نشاهد فى اليابان وكوريا والفلبين وشيلي و فى جل دول أمريكا اللاتينية الأخرى، قطاعا خاصاً ناضجا فى مجال التعليم – بالرغم من عدم تماثله- يعتمد أساسا على الرسوم التعليمية، ونرى أيضا القطاع الخاص يبرز فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية الأخرى.

6- فى مواجهة الارتفاع المتزايد للنفقات الملقاة على عاتق الآباء والطلاب، فإن النظم القومية والمؤسسات الفردية تواجه تحديات الحفاظ على موصلية التعليم العالى وخاصة بالنسبة للفقراء والأقليات و قاطنى المناطق الريفية وجميع الفئات الأقل حظا فى المجتمع (هذا التحدى يتضح بصفة خاصة فى ضوء اتساع الفجوة بين دخول الافراد فى جل دول العالم). إن أساس التوسع فى فرص التعليم العالى قد تم تحقيقه فى الولايات المتحدة ودول أخرى عديدة بعدة طرق منها: المساعدات المالية المقاسه بمعيار الموارد أو القروض الطلابية أو طرق أخرى لتأجيل السداد مثل ضريبة التخرج. لكن الإشكالية الأكثر تعقيدا فى هذا التحول على الأقل فى الدول النامية ودول الإتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية مقارنة بالولايات المتحدة، هو أن العديد من تلك الدول تفتقر إلى – بالإضافة إلى الملاءة المالية الضخمة للولايات المتحدة- تقاليد هامة مثل:-

*ملائمة الرسوم التعليمية- فالآباء والطلاب لابد أن يشاركوا فى تكاليف التدريس على الأقل فى حدود قدراتهم.
*تقليد إقرار الدخل والممتلكات بشكل صادق التزاما بقوانين الضرائب وطلب المستندات من أجل تحديد الحاجة المالية للمساعدات الطلابية.
*تقليد توجيه الصدقات و التبرعات إلى مجال التعليم، والتي يمكنها تأسيس صناديق للزماله فى المعاهد والجامعات العامه والخاصة.

إن الولايات المتحدة، بفضل توافر التقاليد المذكورة أعلاه، وبفضل حجم مساعدات وقروض الطلاب البالغة 105 بليون دولار، أغلبها توزع على أساس مدى حساسية الحاجة المادية؛ فإنها مازالت تستطيع الحفاظ على أساس الإلتحاق بالتعليم العالى - فى إطار قدرات واهتمامات الطالب - بصرف النظر عن الوضع المالى للأسرة.

لكن غياب تلك التقاليد وغياب السياسات والإجراءات المنبثقة عنها (والذى هو الحال فى جل دول العالم الأخرى، وتقريبا فى كافة الدول النامية أو ذات الدخل المنخفض) يوفر لنا أسباباً للاعتقاد بان التعليم العالى سوف يصعب على الجميع بإستثناء القادرين. إن التحقق والتأكد من صحة الحاجة المادية للطالب أمراً يزداد صعوبة وبخاصة فى الدول غير الغربية حيث قد يكون دخل القطاع الخاص غير معلىن أو حتى مسجل (وبالتأكيد المعلىن أقل من الحقيقى) وحيث التهرب الضريبى ظاهرة متفشيه.

فمهما كانت المسئولية المالية للآباء متوفره فإنها قد تقتصر على الذكور أو قد تكون فى قبضة العائلات. كما أن قطاعات عريضة من الشعوب قد تعول بشكل كبير على دخول غير نقدية، الأمر الذى يجعل تقييم الاحتياج المادى للطلاب أكثر تعقيداً. فعدم القدرة على تقييم "الحاجة" قد يحرم قطاع عريض من المشاركة فى التعليم العالى، أو يجعل من الضروري أن تستمر مجانية التعليم أو تكون الرسوم التعليمية منخفضة لكافة الفئات من الطلاب - والذى فى ضوء غياب سبل بديلة للإيرادات العامه سوف يؤدى إلى أحد أمرين: إما تقييد أعداد الطلاب الملتحقين بالمعاهد والجامعات (واستكمال تقديم الخدمة للنخبة فقط) أو أن تكون تلك المعاهد والجامعات رثة و مكتظة بالطلاب إلى درجة حرمان جميع الطلاب من التعليم العالى اللائق.

هذا هو التحدى الذى يحاول مشروع تمويل وموصلية التعليم العالى الدولى المقارن أن يسلط بعض الضوء العلمى عليه. إن المشروع يقدم مساهمته فى شكل مقالات وأبحاث قصيرة للنشر سواء فى هيئة دراسات أو لضمها إلى موقعنا على الإنترنت. كما يوجد توجيهات و دليل إرشادى فى موقعنا على الإنترنت وهو

<http://www.gse.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance>

توجهه جميع المراسلات إلى :

D. Bruce Johnstone
International Higher Education Finance and Accessibility Project
Center for Comparative and Global Studies in Education
486 Baldy Hall
State University of New York at buffalo

Buffalo, NY 14260-1000

Telephone: 716-645-2471, extension 1092;

Fax: 716-645-2481

E -mail: dbj@buffalo.edu